تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005 -2012

أ.د. ناظم عبد الله عبد المحمدي
جامعة الفلوجة / كلية الادارة والاقتصاد

عبد الله احمد نصيف المحمدي
مديـــــر إحصـــــاء /محافظـــة الأنبـــار

Statistical Analysis for Some Sustainable Development Indicatorsin Iraq for The Period 2005 - 2012

المستخلص:-

إن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي تحليلا احصائياً لمؤشرات التنمية المستدامة وهذا ما هدف إليه هذا البحث إذ تم عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2005–2012) للوقوف على مقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها وتحديد مستوى التقدم المحرز باتجاه تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة .

وفي الختام عرض البحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها وطرح عدة توصيات للاستفادة منها عند وضع الخطط والبرامج التي تتعلق بالتخطيط للتنمية المستدامة في العراق.

Abstract:

Determining a strategic and vision for future sustainable development in Iraq , in order to face present and future challenges requires statistical analysis for some sustainable development indicators, there for , this research focus at presenting and analyzing some Economical, Social, Environmental, and Institutional indicators for sustainable development in Iraq for the period between 2005 to 2012 in order to determine the values and direction of changes that take place in this period and also to determine the levels of achievement towards the principles and goals of sustainable development.

At the end this research present some results and conclusion which can be used in planning and programming sustainable development in Iraq.

المقدمة:

تؤكد الوقائع والدراسات الاقتصادية والتقارير الدولية بان هناك مجموعة من المشاكل واجهت وستواجه مسار التطور المستقبلي لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، وامتدت آثارها لتشمل الاقتصاد – المجتمع – البيئة – الإنسان قد تعرقل الجهود التي بذلت وستبذل سعياً لتحقيق التنمية المستدامة ، ولعل استنزاف الموارد غير المتجددة – التلوث البيئي – النمو السكاني – الفقر – الجهل المعرفي – تهميش دور المرأة – التصحر – عدم التنوع البيولوجي ، ... تشكل الأركان الأساسية للتحديات الحقيقية التي تواجه التنمية المستدامة ، مما أدى إلى خلق حالة من عدم التوازن بين مصادر الطبيعة واستخداماتها .فالتنمية اليوم لم تعد مجرد أرقام ومؤشرات إحصائية وإنما تغيرات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وترسيخ للمفاهيم والقيم الإنسانية ومشاركة الأفراد في صنع القرارات إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من اجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.وفي هذا المجال يحثنا ديننا الإسلامي على استغلال الموارد الطبيعية التي أوجدها الله في الأرض وسخرها لخدمة الإنسان دون فساد أو إفساد حيث قال تعالى : ((وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)) (سورة

القصص : الآية 77).وفي الحديث النبوي الشريف قال رسول الله (ﷺ) : ((لو قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها)).ولقد أدركت العديد من الدول والعراق بضمنها هذه الحقيقة وسعت إلى إرساء أسس التنمية المستدامة وترجمتها في إستراتيجياتها التنموية ، وكل ذلك يتطلب جمع وتحليل البيانات ودراسة طبيعة الإخفاقات سعياً لبلورة مفهوم التمنية المستدامة وأبعاده ومضامينه واتجاهاته الفكرية والتحليل العلمي لمؤشراته.

مشكلة البحث:-

يواجه العراق تراجعاً في الدور التنموي من خلال الاستخدام غير الأمثل للموارد الطبيعية وتلوث البيئة والتصحر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي ومن المياه فضلاً عن مجموعة أخرى من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي كمحدودية الطاقة الاستيعابية للأسواق وعدم قدرة القطاعين الصناعي والزراعي على تلبية حاجات السوق إضافة إلى الإختلالات الهيكلية والسكانية ، مما انعكس سلباً على تراجع مؤشرات التنمية المستدامة ومعدلاتها في العراق . لذلك يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدماً نحو التنمية المستدامة لكي تمكنهم من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على رصد التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة وهذا بدوره يتطلب تحليل ودراسة مؤشرات التنمية المستدامة وقياس مقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها.

هدف البحث :-

يهدف البحث من خلال جمع وتحليل البيانات ومقارنتها إلى دراسة واقع التنمية المستدامة في العراق من خلال تحديد وقياس أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية لغرض صياغة الحلول والمعالجات بما يساهم في رفع مستوى التنمية المستدامة بما يتناسب وحجم الإمكانيات التي يمتلكها العراق.

فرضية البحث:-

إن القدرات والإمكانيات المتوفرة في الاقتصاد العراقي كفيلة بالوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من كل التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في العراق.

منهجية البحث:-

اعتمد الباحثان أسلوب المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي المستند إلى منطق النظرية الاقتصادية ، والمنهج الكمي بالاعتماد على جملة من المؤشرات في مجال التنمية المستدامة وتحليلها للوصول إلى استنتاجات معينة .

خطة البحث:-

بغية تحقيق هدف البحث فقد تم إتباع خطة في التحليل ننتقل فيها من المستوى العام إلى المستوى الخاص ، أي من مستوى التحليل الكلي إلى مستوى التحليل الجزئي . وفي هذا الإطار فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسة : تضمن المحور الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة ، من حيث مفهوم وإبعاد التنمية المستدامة ، ومبادئ وأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياس التنمية المستدامة ، أما المحور الثاني فقد تناول واقع التنمية المستدامة في العراق للمدة2005-2012 من خلال التحليل الدقيق للمعلومات والإحصائيات المتاحة والتي ركزت على مؤشرات قياس التنمية المستدامة ، وكرس المحور الثالث لأهم الاستنتاجات والتوصيات .

1- الإطار النظري للتنمية المستدامة:-

للتنمية المستدامة (Sustainable Development) مكانة كبيرة في الفكر التنموي المعاصر فقد حظيت باهتمام الاقتصاديين بشكل عام وعلماء البيئة بشكل خاص واندرج الحديث عنها ضمن أدبيات التنمية المعاصرة وأصبح لها صدى في المحافل والمؤسسات الدولية ، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية ولم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً بل هي مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.لقد أدت مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى أحداث الكثير من المشاكل والتغيرات والانجازات التي صاحبها الأضرار بالبيئة ، وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل ، وقد حضره عدد كبير من رؤساء الدول وأطلق عليه اسم ((مؤتمر قمة الأرض)) واصدر المؤتمر خطة عمل شاملة ، سماها أجندة القرن الحادي والعشرين إذ تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSCD) وتضمنت اتفاقيات دولية تشمل : صون التنوع الإحيائي (البيولوجي) وقضايا تغير المناخ ، الغابات ومكافحة التصحر . ولفت المؤتمر الانتباه الى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظاً على مستقبل الإنسان ، ومنه ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية ، والتي تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا ، وهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمام بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية.

1-1: مفهوم التنمية المستدامة :-Sustainable – Development Concept

لقد تعددت الآراء وتباينت المصادر في مفهوم التنمية المستدامة وفي تحديد بدء ظهوره ، فهناك من يؤكد بان بداية هذا المفهوم كان مع مؤتمر قمة الأرض ، ويرى البعض الآخر ان مؤتمر ستوكهولم شكل نقطة انطلاق لهذا المفهوم في حين أن مصادر أخرى تعارض ذلك وترى أن هذا المفهوم قد اقترن مع اسم الاقتصادي الأمريكي ادوارد باربر. والحقيقة أن هذا المفهوم بدأ يظهر في المحافل التنموية الدولية أواسط السبعينات تحت تأثير الجهات المعنية بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي إثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهير في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية للأنظمة البيئية (Ecosystems) ، وقد انتشر تداول المفهوم بسبب تتابع الإحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 3:1997).ولقد استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability) لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة ، ومن هنا تعددت مفاهيم وتعاريف التنمية المستدامة، حيث يمكن تمييز صنفين من التعاريف ، الأول التعاريف المختصرة والتي سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة ، هذه التعاريف هي اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي.إما الصنف الثاني فتمثل تعاريف أكثر شمولاً ويمكن تلخيصها بما يلي ((هي التنمية التي تعنى باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة ، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل)) .كما يمكن توضيح مفهوم التنمية المستدامة من خلال محورين ، الأول يتناول مفهوم التنمية المستدامة من خلال المؤتمرات والمحافل الدولية نذكر منها (العكيدي، 6:2005).

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987.**

- **تعرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) – ريو دي جانيرو 1992.**
- **تعريف المؤتمر الدولي للأمم المتحدة – كوبنهاجن 1995.**
- **إعلان جوهانسبرغ 2002 .**
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20 ، حزيران 2012.**

ومن مجمل تعريفات المحافل الدولية يمكن الخروج بتعريف شامل للتنمية المستدامة هو : ((التنمية التي تلبي احتياجات جيل الحاضر من استخدام الموارد الطبيعية والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي آخذة بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد)) .

إما فيما يخص المحور الثاني فقد كان لمفهوم التنمية المستدامة معناً علمياً تصدى له الكثير من الكتاب والمفكرين الاقتصاديين والباحثين من أمثال ادوارد باربر (Edward Barbier) ، بيزي (Pezzey) ريبينو (Repeno) ، بيرس (Pearce) ، بيجيت (Paget) ، ... وآخرون .ويعتبر ادوارد باربر أول من استخدم مفهوم التنمية المستدامة وعرفها بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة)) (الجلبي ، 2003 : 41).

يتضح مما سبق ان هناك مفاهيم وتعريفات متعددة ومتنوعة ومتداخلة للتنمية المستدامة . ومن الجدير بالذكر فان تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 حاول توضيح هذا الخلط والتداخل من خلال إجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم واستطاع حصر ما يقارب (20) تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربعة مجاميع أساسية بحسب الموضوع المراد بحثه وهي :-

أ- التعاريف ذات الطابع الاقتصادي:-

حيث ينظر الى التنمية المستدامة من خلال اتجاهات ورؤى الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى ، حيث تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وأحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج ، وامتناعها عن تصدير أنموذجها التنموي الصناعي للعالم.أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فان التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً (سماقهي ، 2006 : 100).

ب– التعاريف ذات الطابع الاجتماعي – الإنساني :-

التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية(عبدالله ، 1998 : 244).

جـ - التعاريف المتعلقة بالبيئة :-

التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية وتركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

د – التعاريف المتعلقة بالجانب التقني :-

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون (صالح ،2002 : 22).

أن المعنى الاقتصادي للتنمية المستدامة تعني ان نكون منصفين لجيل المستقبل فهي تهدف إلى ان يترك الجيل الحاضر للأجيال القادمة رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه او أفضل منه ، بعبارة أخرى استجابة لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها . وهذا يعني ان مفهوم التنمية المستدامة يجعل من علم الاقتصاد يأخذ بعين الاعتبار القيم الإنسانية والجوانب الأخلاقية والبيئية (النجفي والجلبي ، 2003 : 14).

يتضح مما سبق انه ليس هناك اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة وبالتالي يمكن ان نورد التعريف التالي لمفهوم التنمية المستدامة :((هي التنمية – الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية – المتوازنة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وهي عملية تغيير واستغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات واتجاه التطور التكنولوجي والتغيرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية)) .

2-1: أبعاد التنمية المستدامة :-

تعالج التنمية المستدامة ابعاداً رئيسية متعددة متداخلة ومتكاملة هي (الخولي ، 2002 : 34) :

أولاً : البعد الاقتصادي

يجسد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة والمجتمع وعادة تتم مناقشة البعد الاقتصادي من خلال النقاط التالية:-

أ- نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية.

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية .

ت- تقليص تبعية البلدان النامية.

ث- القضاء على الفقر.

ج-المساواة في تلبية الحاجات الأساسية وفي توزيع الموارد والدخول.

ثانياً : البعد الاجتماعي والسياسي

إن البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المستدامة هو الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وتطوير لعملية الاختيار السياسي ويأخذ البعد الاجتماعي والسياسي . للتنمية المستدامة الجوانب الآتية :

أ- تثبيت النمو الديمغرافي .

ب- أهمية توزيع السكان .

ت- الحجم النهائي للسكان .

ث- الصحة والتعليم .

ج-الأسلوب الديمقراطي في الحكم .

ح-أهمية دور المرأة في المجتمع.

خ-أهمية الأخلاق والثقافة.

ثالثاً : البعد الدولي

تعد التجارة الخارجية والسياسات التجارية من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى وارتباطها بالبيئة والتنمية من أهم عناصر البعد الدولي للتنمية المستدامة ويشمل :

أ- التجارة الخارجية .

ب- الحيلولة من دون تدهور طبقة الأوزون.

ت- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.

رابعاً : البعد البيئي

يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث ، ان البعد البيئي للتنمية المستدامة يتناول المواضيع التالية :-

أ- تدهور التربة ، استعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد .

ب- حماية ملاجئ الأنواع البيولوجية .

ت- صيانة المياه .

ث- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

خامساً : البعد المؤسساتي

في الواقع لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دون انتقال الاقتصاد والمجتمع الى استخدام أفضل أشكال تقنيات المعلومات والبنى المرتكزة على المعرفة ، ويمكن تناول ذلك من خلال الآتي(موسشيت، 18:2000):

أ- استخدام التكنولوجيات المحسنة والأنظف في المرافق الصناعية.

ب- الحد من انبعاث الغازات والمحروقات والاحتباس الحراري.

إن الترابط والتنسيق بين هذه الأبعاد الرئيسية ضرورة ملحة ، فالبعد الاقتصادي يتطلب نمواً كمياً ونوعياً في حين البعد الاجتماعي يتطلب مؤسسات تؤدي وظائفها على نحو جيد واستقرار اجتماعي ومساواة ، أما البعد البيئي فيتطلب استقرار الأنظمة الحيوية الطبيعية والبيئية والصحية للسكان ، وربط هذه الأبعاد معاً من شأنه ان يقدم ميداناً للتعاون داخل الدولة والذي يمكن تطويره واستغلاله للتعاون الدولي في هذه المضمار.

3-1 : خصائص وأسس التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن تحديدها بما يلي(Barbier and Markandaya, 1990 : 659-669) :

1. طويلة المدى ، إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس ، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي .
2. تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ، والموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان.
3. تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
4. تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته ومركباته الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.
5. هي تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته من اول أهدافها وخاصة الاهتمام بالفقراء.
6. تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.
7. تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

كما وتعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما : الحق في التنمية والحق في حماية البيئة ، وكلاهما من حقوق الإنسان الأساسية . وان من أهم أسس التنمية المستدامة هي :-

أ- الإنسان ، وهو المسؤول الأول وحامل الأمانة من خالقه ، وهو صانعها ومستخدمها في آن واحد.

ب- الطبيعة ، بكل ما تحتويه من موارد سخرها الله لخدمة الإنسان وضرورة الاستخدام الأمثل والمتواصل لها .

ت- التكنولوجيا ، بكل ما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة وحل مشكلاتها والتصدي للأخطار التي تواجهها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدين الإسلامي قد حث على عمارة الأرض ، واقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى ان يسخر كل ما في الكون للإنسان، مصدقا لقوله تعالى : ((هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِوَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)) (سورة هود ، الآية : 61) وقال ايضاً: ((أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)) (سورة لقمان ، الآية:20) . وأكد على ان ملكية الإنسان للموارد الطبيعية ليست مطلقة ، وعلى حق الانتفاع بموارد البيئة دون حق الملكية فقد قال تعالى : ((وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)) (سورة البقرة ، الآية : 36).

وعلى هذا الأساس يظهر لنا ان مفهوم التنمية المستدامة من منظور الدين الإسلامي على انها التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من اجل الاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها الله سبحانه وتعالى دون إهدار حقوق الأجيال المقبلة ، ومن هنا يتضح لنا جلياً ان الإسلام قد سبق العالم كله بأكثر من ألف وأربعمائة عام في الدعوة صراحة الى التنمية المستدامة.

4-1 : مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أولاً :- مبادئ التنمية المستدامة

تقوم نظرية التنمية المستدامة على مجموعة من المعطيات او المبادئ إذا توافرت تحقق هدف النظرية وهو التنمية المستدامة او تواصل التنمية وهذه المبادئ هي (العكيدي، 2005 : 27) :

1. الإنصاف(Justice):- ويعني حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية ولكل الدول.
2. التمكين (Empowerment) :- ويعني أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم.
3. إزالة الفقر :- يعد الفقر احد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة اذ يعكس الى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة.
4. الديمقراطية :- هي مبدأ حيوي من مبادئ التنمية المستدامة ، فالناس الأحرار سياسياً يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط وصنع القرار . إن مبدأ الديمقراطية يمكن ان يقاس من خلال المؤشرات الآتية (عبدالله، 1994: 13):

أ- الحكم الصالح : - هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم وفرص حرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ويمكن قياس الحكم الصالح من خلال المؤشرات العامة الآتية: التمثيل والمسائلة – الاستقرار السياسي – فاعلية الحكومة – حكم القانون– والقضاء على الفساد.

ب- مؤشر الإطار القانوني والدستوري: - يقيس مدى الالتزام بمبادئ الدستور القومي وتحكم دولة القانون في جميع سلوكيات الوحدات الفاعلة في المجتمع ، وفي علاقتها مع بعضها وعلاقاتها الخارجية.

ت- مؤشر الحريات السياسية والمدنية : - ويتم التركيز على محورين هما الحقوق السياسية والحريات المدنية . وتتضمن الحقوق السياسية مجموعة من المؤشرات كمشاركة الأفراد الحرة في الحياة السياسية عبر التصويت والانتخاب . أما الحريات المدنية فإنها تتضمن قدرة الأفراد على إبداء آرائهم في الشؤون العامة للمجتمع.

ث- مؤشر حرية الصحافة والإعلام :- ان حرية أي مجتمع تقاس عادة بمدى حرية صحافته ووسائل إعلامه وقدرة أفراده على التعبير عن آرائهم وأفكارهم ونشرها بحرية بدون قيود عبر وسائل الإعلام.

ثانياً :- أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها وأجهزتها الى تحقيق عدة أهداف يمكن تقسيمها الى خمسة مجاميع رئيسية يوضحها الشكل الآتي :

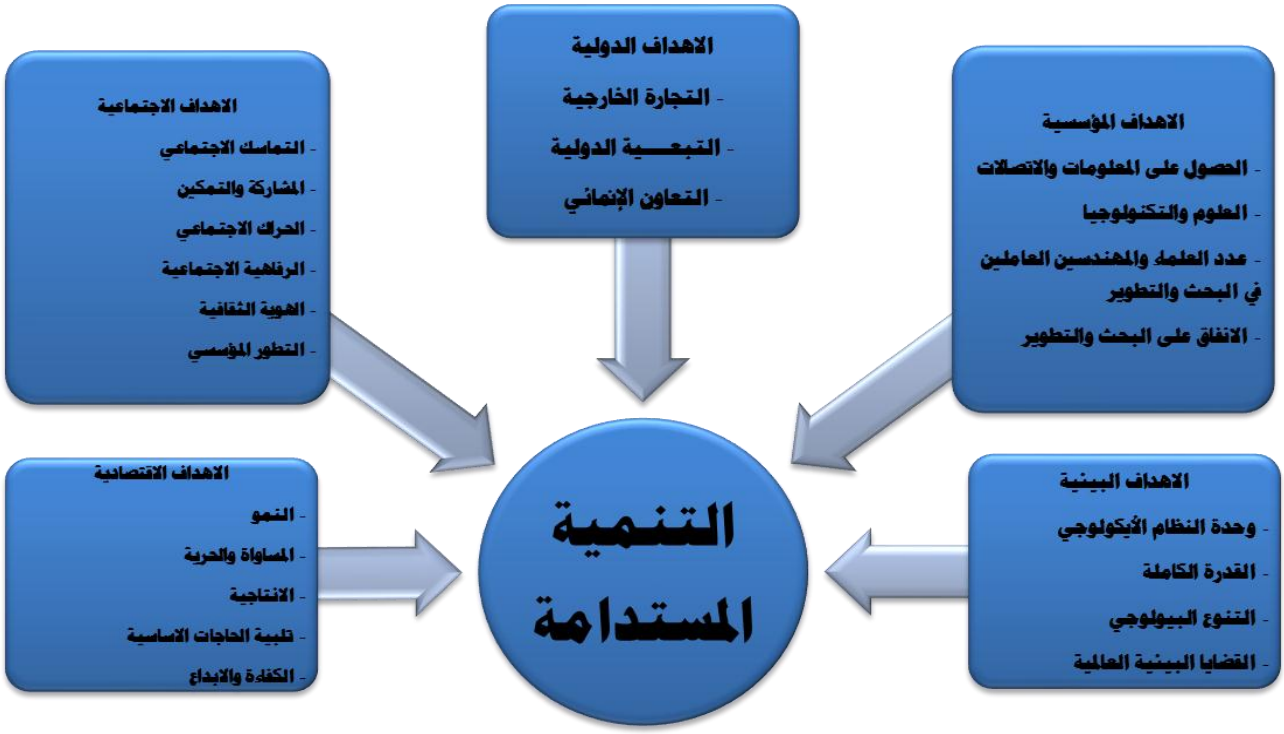

شكل رقم (1)
الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة

المصدر: -

Andrew Steer and Lutz , " Measuring Environmentally Sustainable Development" , Finance and Development , Vol.30 , No.4 , December , 1993 , P:6 .

1 –5 : مؤشرات قياس التنمية المستدامة

يحتاج صانعوا القرارات وواضعي السياسات الى معلومات للمضي قدماً نحو التنمية المستدامة لكي تمكنهم من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة.وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية من خلال معايير على شكل رقم مطلق نسبي او تعبير لفظي عن وضع سائد او عن حالة معينة ويقيس المؤشر التغير الحاصل في ظاهرة معينة عبر الزمن كما يستخدم لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة ، ويوفر المؤشر الدليل على سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة فيما اذا كانت تسير في طريق

تحقيق التنمية المستدامة ام إنها لا زالت متباطئة ومترددة ، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة مع مراعاة ظروف كل بلد ومقدار توافر البيانات والمعلومات وهي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2001: 6):-

أولاً : المؤشرات الاقتصادية :- وتتمثل بما يلي :

1. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.

ت- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات.

2. تغير أنماط الاستهلاك :

* نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.

3. الموارد والآليات المالية :

أ- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- الدّين / الناتج المحلي الإجمالي.

ت- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة او المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

ثانياً : المؤشرات الاجتماعية :- وتشتمل على جملة من المؤشرات أهمها :

1. مكافحة الفقر ، ويقاس من خلال :

أ- معدل البطالة.

ب- مؤشر الفقر البشري.

ت- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

2. الدينامية الديمغرافية والاستدامة .

* معدل النمو السكاني.

3. تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب .

أ- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

ب- معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.

4. حماية صحة الإنسان وتعزيزها ، تقاس من خلال :

أ- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ب- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة.

ت- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.

ث- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

5. تعزيز التنمية البشرية المستدامة .

* نسبة السكان في المناطق الحضرية.

ثالثاً : المؤشرات البيئية : وتتضمن المؤشرات الآتية:-

1. حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها.
   أ- الموارد المائية المتجددة / السكان.
   ب- المياه المستخدمة / المياه المتجددة .
2. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة.
   أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
   ب- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.
   ت- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً .
3. مكافحة إزالة الغابات والتصحر
   أ- التغير في مساحة الغابات.
   ب- نسبة الأراضي المصابة بالتصحر.

رابعاً : المؤشرات المؤسسية :- وتشتمل على جملة من المؤشرات أهمها :

1. الحصول على المعلومات .
   أ- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة .
   ب- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة .
   ت- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة .
   ث- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.
   ج- عدد المشتركين في الانترنت / مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.
2. العلوم والتكنولوجيا:
   أ- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
   ب- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

2 – واقع التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005-2012

على الرغم من محدودية سنوات العمل الجدي بمبدأ التنمية المستدامة في العراق والذي قد لا يتعدى الخمس سنوات بعد التحسن النسبي في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد فان جهوداً كبيرة قد بذلت على هذا الطريق وانجازات مهمة قيد الإنجاز يمكن إيجازها بالمحاور الأساسية التالية والتي تتوزع على المرتكزات الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة (الاقتصادية،الاجتماعية، البيئية والمؤسسية)، والتي من خلالها يمكن قياس وتحليل واقع التنمية المستدامة وحسب ما تيسر من بيانات للمدة 2005-2012.

2-1: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

اولاً : المؤشرات الاقتصادية :

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى التطور في كفاءة الأداء الاقتصادي وقدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة . ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تعكس معدلات النمو ومستوى الرفاه الاقتصادي للبلد . ويلاحظ من بيانات الجدول (1) ان الناتج المحلي الإجمالي GDP قد حقق زيادة سنوية مقدارها (33.9%) سنة 2011 مقارنة بسنة 2010وانخفضت

نسبة الزيادة السنوية لتصل الى (9.6%) في عام 2012وان هناك تفاوت في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث بلغ (2629.6) ألف دينار في عام 2005 بمعدل نمو سنوي مقداره (34.1%) ارتفع ليصل الى (5135.3) في عام 2008 وانخفض في عام (2009) حيث بلغ (4125.8) الف دينار بمعدل نمو سنوي سالب مقداره (19.7%) بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الادخار ، بعد ذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ليصل (7167.7) ألف دينار في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي منخفض قدره (6.8%) .

إن السبيل لزيادة ونمو الإنتاج هو تخصيص نسبة من هذا الناتج لغرض بناء رؤوس الأموال الثابتة او ما يسمى بتراكم رأس المال وأن ارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على زيادة النمو الاقتصادي ويلاحظ من بيانات الجدول (2)إن هناك تذبذب واضح في هذه النسبة خلال مدة الدراسة حيث حققت أعلى قيمة لها في عام 2007 إذ بلغت هذه النسبة (36.4 %) وانخفضت لتصل الى (10.7 %) و (12.2 %) في عامي 2008 و 2009 على التوالي ثم ارتفعت لتصل الى (19.6%) في عام 2012. ويتضح من ذلك ان التخصيصات لتكوين رأس المال كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة خلال مدة الدراسة ، وهذا مؤشر سلبي على مسيرة التنمية المستدامة في البلد.

جدول (1)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005-2012)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	معدل النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دينار)	معدل النمو السنوي %
2005	73533.6	38.1	2629.6	34.1
2006	95587.9	29.9	3274.2	24.5
2007	111455.8	16.6	3755.0	14.7
2008	157026.1	40.8	5135.3	36.8
2009	130642.2	* (16.8)	4125.8	* (19.7)
2010	167093.2	27.9	5142.9	24.7
2011	223677.0	33.9	6709.2	30.5
2012	245186.4	9.6	7167.7	6.8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية.

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى ان الإشارة سالبة.

جدول (2)
نسبة الاستثمار الإجمالي الثابت والادخار الصافي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2005-2012

السنوات	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الادخار الصافي من الناتج المحلي الإجمالي %
2005	19.1	15.4
2006	21.0	23.8
2007	36.4	19.7
2008	10.7	32.1

2009	12.2	2.1
2010	17.3	11.6
2011	19.4	22.4
2012	19.6	-

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

* العلامة (-) تشير الى عدم توافر البيانات

كما أن التجارة هي انعكاس لتركيب هيكل الإنتاج في البلد ، فهيكل التجارة الخارجية يشير الى التباين البنيوي في الهيكل الاقتصادي فالصادرات تتصف بدرجة عالية من التركيز على النفط الخام ، حيث يتضح من الجدول (3) بان قيمة الصادرات قد حققت زيادة بنسبة (18.2%) سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت قيمة الصادرات (94.2) مليار دولار في عام 2012 بعد ان كانت (34.1) مليار دولار في عام 2005 وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط بالإضافة الى ارتفاع كمية النفط المنتج والمصدر وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته (96.2 %) من إجمالي الصادرات في عام 2010 ، في حين حققت الاستيرادات زيادة قدرها (17.7 %) سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ، حيث ارتفعت قيمة الاستيرادات من (22.0) مليار دولار في عام 2005 الى (47.8) مليار دولار عام 2012 . كما يلاحظ من بيانات الجدول ان صادرات السلع والخدمات قد تجاوزت الاستيرادات خلال مدة الدراسة وان النسبة بينهما قد تضاعفت إلىأكثر من ضعفين في عام 2007 و 2008.

ويعكس ارتفاع نسبة الإستيرادات من الناتج القومي الإجمالي حجم انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات.

جدول (3)

اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات ونسبتها من الناتج القومي الإجمالي في العراق للمدة 2005-2012

السنوات	الصادرات (مليار دولار)	الاستيرادات (مليار دولار)	نسبة الصادرات من الناتج القومي الإجمالي %	نسبة الاستيراد من الناتج القومي الإجمالي %	الصادرات / الاستيرادات %
2005	34.1	22.0	67.5	43.6	155.0
2006	30.5	26.3	59.7	45.1	115.9
2007	39.5	16.6	73.5	43.0	237.9
2008	63.7	29.7	46.5	22.0	214.4
2009	39.4	35.3	34.9	28.6	111.6
2010	51.7	37.3	38.0	27.4	138.6
2011	79.7	40.6	35.7	18.2	196.3
2012	94.2	47.8	31.9	16.2	197.1

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية.

ملاحظة : ان الصادرات في الجدول تشمل الصادرات النفطية ايضاً.

ويلاحظ من بيانات الجدول (4) ان على العراق اكبر الالتزامات المستحقة من الدين الخارجي والذي تجاوز الناتج القومي الإجمالي للسنوات 2007,2006,2005 اذ بلغت النسبة (213.1 %) في عام 2005انخفضت لتصل الى (36.1%) في عام 2009 في اطار المبادرة المشتركة لتخفيض الدين الخارجي الى مستويات قابلة للاستمرار والمتمثلة باتفاقية نادي باريس لخفض ديون العراق التي تقدر بحدود (36.8) مليار دولار بنسبة (80 %) وعلى ثلاث مراحل ، رافق ذلك انخفاض نسبة صافي المساعدات الإنمائية من الناتج

القومي الإجمالي حيث تلقى العراق اكبر قدر من المساعدة الإنمائية في عام 2005 اذ بلغت النسبة (11.2%) وانخفضت لتصل الى (2.1 %) في عام 2010.

جدول (4)

مجموع الدين الخارجي وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في العراق للمدة 2005-2012

السنوات	الدين الخارجي (مليون دولار)	النسبة من الناتج القومي الإجمالي %	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (مليون دولار)	النسبة من الناتج القومي الإجمالي %
2005	78825.6	213.1	6118392.0	11.2
2006	61134.4	106.3	5657887.5	6.9
2007	50201.2	106.3	102539.7	1.5
2008	51522.4	37.6	3854526.6	2.3
2009	41211.1	36.1	3397178.2	2.5
2010	-	-	3340043.4	2.1
2011	-	-	-	-
2012	-	-	-	-

المصدر :

* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية
* وزارة التخطيط ، الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الأعمار– دائرة التعاون الدولي

ويعد التضخم من العقبات الرئيسة التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة في العراق حيث يشير الارتفاع بالرقم القياسي لأسعار المستهلك . كما تظهر ذلك بيانات الجدول (5) الى حجم الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث ارتفع معدل التضخم سنة 2012 بنسبة قدرها (6.1%) مقارنة بسنة 2011.

جدول (5)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة2005-2012

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1993 = 100	معدل التضخم السنوي %
2005	12073.8	37.0
2006	18500.8	53.2
2007	24205.5	30.8
2008	24851.3	2.7
2009	24155.1	*(2.8)
2010	24748.5	2.5
2011	26133.3	5.6
2012	27716.0	6.1

المصدر:وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية.

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى ان الإشارة سالبة.

وعلى الرغم من سياسات الدولة الهادفة الى تنويع مصادر الإنتاج المحلي الإجمالي فلا يزال قطاع النفط الخام هو المهيمن على البنية القطاعية للاقتصاد العراقي من خلال مساهمته بـ (57.3 %) من هذا الناتج في عام 2005 و (52.4%) في عام 2012 وبأكثر من (90 %) من موارد الموازنة الاتحادية للدولة ، مع

ملاحظة وجود تطور نسبي في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع البناء والتشييد وتجارة الجملة والمفرد وقطاع البنوك والتأمين وقطاع الخدمات وان كانت بنسب ضئيلة في حين انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات لتصل الى (4%) في عام 2012 كما يظهر ذلك في الجدول (6) في أدناه.

كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي من (4.3 %) في عام 2005 لتصل الى (7.9 %) في عام 2010 على ضوء بيانات الجدول (7)أدناه.

جدول (6)
نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية للمدة 2005-2012

السنوات / القطاعات الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة والغابات	6.85	5.80	4.91	3.81	5.20	4.98	4.41	4.00
النفط الخام	57.34	55.02	52.71	55.02	42.80	43.44	51.22	52.40
الصناعة التحويلية	1.31	1.53	1.62	1.67	2.60	2.19	2.14	1.70
البناء والتشييد	3.63	3.59	4.40	4.16	4.30	6.12	6.09	5.60
تجارة الجملة والمفرد	5.68	6.61	6.23	5.30	7.90	7.42	6.29	6.30
البنوك والتامين	0.71	0.72	1.38	1.52	0.90	1.23	1.44	1.50
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	8.81	11.16	12.77	14.77	18.20	18.93	15.29	14.8

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

جدول (7)
نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي للمدة 2005-2012

السنوات	القطاع العام %	القطاع الخاص %
2005	95.7	4.3
2006	94.7	5.3
2007	91.1	8.9
2008	96.6	3.4
2009	92.8	7.2
2010	92.1	7.9
2011	95.4	4.6
2012	-	-

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية ، مجاميع إحصائية سنوية متفرقة

ثانياً : المؤشرات الاجتماعية

تستخدم المؤشرات الاجتماعية للدلالة على حصول عملية التنمية المستدامة من عدمها والجدولان (8 و 9) يوضحان بعض المؤشرات الإحصائية عن الوضع الاجتماعي في العراق للمدة 2005-2012 وفيما يلي تحليلاً لأهم هذه المؤشرات.

1- معدل النمو السكاني :-

بلغ متوسط معدل النمو السكاني في العراق (3.1%) خلال المدة 2005-2012 كما مبين في الجدول (8) ، ويلاحظ من بيانات الجدول بان معدل النمو السكاني كان ثابت نسبياً خلال مدة البحث إلا انه بصورة عامة يفوق معدل النمو في البلدان النامية البالغ (2%) تقريباً ، وهذا يدل على درجة التحضر والوعي عند السكان من ناحية وضبط حجم السكان من جهة وتغير الظروف السياسية والاقتصادية من جهة أخرى ، حيث إن النمو السريع للسكان يؤدي الى إجهاد المصادر الطبيعية ويؤثر على مسار التنمية المستدامة . وان متوسط حجم الأسرة قد انخفض من (6.8) سنة 2005 الى (6.7) سنة 2012 ، وبلغت نسبة الجنس (104) من الذكور مقابل كل (100) من الإناث في عام 2012 ، وان العمر المتوقع للحياة للذكور والإناث والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يتوقع ان يعيشها المولود الحي من تاريخ الميلاد وحتى الوفاة قد ارتفع من (58.2) في عام 2006 الى (69) في عام 2012 ، كما يلاحظ انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بنسبة (13.3%) في عام 2012 مقارنة بعام 2005 ، أي ان (57.1%) من السكان في سن العمل هم خارج النشاط الاقتصادي في عام 2012.

2- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية:

يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة التوسع الحضري ويلاحظ من بيانات الجدول (8) ان العراق قد حافظ على نسب مقبولة من التوسع الحضري ، اذ ارتفعت درجة التوسع الحضري بصورة متناسبة مع الزيادة السكانية في العراق للمدة 2005-2012 ، حيث بلغت النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية (66.9 %) في عام 2005 ارتفعت لتصل الى (69.2 %) في عام2012.

3- معدل البطالة :

معدل البطالة هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل الى مجموع القوى العاملة . إن مؤشر معدل البطالة سيظل مصدراً للقلق ذلك لان معدلات البطالة الفعلية أعلى بكثير من الأرقام الرسمية المبلغ عنها ولان معدلات نمو السكان متزايدة وحيث ان معظم السكان هم من فئة الشباب عموماً فان القوى العاملة تتنامى بسرعة اكبر من السكان ، ويلاحظ من الجدول (8) ان معدل البطالة قد بلغ (17.9) في عام 2005 انخفض ليصل الى (11.9) في عام 2012 مما يتطلب وضع استراتيجيات للتقليل من المعدلات المرتفعة للبطالة في العراق.

4- التعليم :

تشير مؤشرات التعليم بان هناك انخفاضاً في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين بنسبة (16.8%) في عام 2011 مقارنة بعام 2005 حيث انخفض المعدل من (79.1%) في عام 2005ليصل الى (65.8 %) في عام 2011 وهذا يشير الى ان معدل الأمية بين البالغين قد ارتفع من (20.9%) في عام 2005 ليصل الى (34.2%) في عام 2011 وانخفض الى (25.7%) في عام 2012 مما يتطلب المزيد من الجهد لمعالجة مشكلة الأمية في القراءة والكتابة.اما فيما يخص نشر الوعي المعرفي فقد كانت معدلات الالتحاق

بالمدارس الثانوية متباينة خلال فترة الدراسة ، فقد انخفضت بنسبة (2.7%) في عام 2011 مقارنة بعام 2010 ويلاحظ من بيانات الجدول (8) ان (54.7%) من اليافعين بعمر (13–16) سنة لم يلتحقوا بالمدارس الثانوية في عام 2012 وشكل الملتحقين نسبة (45.3%) مما يؤشر على ان مستوى المشاركة في التعليم الثانوي منخفض وصل الى أدنى مستوى له في عام 2008.

5- نوعية الحياة:

ان توافر درجة مرتفعة من الانتفاع بالخدمات الصحية ومياه الشرب المأمونة ومرافق التنظيف الصحي امر أساسي للتنمية المستدامة . وتشير المؤشرات في الجدول (8) الى ان هناك ارتفاع في النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية في عام 2011 مقارنة بسنة 2005 بنسبة مقدارها (72.9%) إلا إنها انخفضت بنسبة مقدارها (5.7%) مقارنة بسنة 2010 فضلاً عن ان النسب المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة والذين يستخدمون المرافق الصحية الجيدة قد ارتفعت بمقدار (19.6% و 11.4%) على التوالي في سنة 2012 مقارنة مع سنة 2005 ، بالإضافة إلى انخفاض النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في سكن عشوائي وهي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في سكن غير صحي او خطر او غير لائق حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وان هذا المؤشر يشير الى الازدحام في المنزل حيث انخفضت النسبة من (10.8%) في عام 2005 الى (1%) في عام 2011 ، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل الف ولادة حية) من (56) وفاة في عام 2005 الى (24.2) وفاة في سنة 2012 وبنسبة مقدارها (56.8 %) في حين ارتفعت نسبة الأطفال ناقصي الوزن (متوسط وشديد) بنسبة قدرها (60.5%) في سنة 2011 مقارنة بسنة 2006 . ان التفاوت بين الارتفاع والانخفاض في هذه المؤشرات يتطلب جهود إضافية لتقليص الفارق وتقليل المعدل لتحقيق هدف التنمية المستدامة.

جدول (8)

بعض المؤشرات الإحصائية عن الوضع الاجتماعي في العراق للمدة 2005-2012

السنـــوات / اسم المؤشـــر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكان (ألف نسمة)	27963.0	28810.0	29682.1	30577.8	31664.5	32490.0	33338.8	34207.2
معدل النمو السنوي للسكان %	3.0	3.0	3.0	3.0	3.6	3.0	3.1	3.0
النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية %	66.9	66.7	66.5	66.5	66.2	69.0	69.0	69.2
متوسط حجم الأسرة	6.8	-	6.9	-	6.7	6.7	6.7	6.7
نسبة النوع %	101	101	101	101	101	101	104	104
العمر المتوقع للحياة – ذكور وإناث (سنة)	-	58.2	61.0	68.5	71.9	72.8	69.0	69.0
معدل النشاط الاقتصادي%	49.5	49.7	43.2	46.8			42.4	42.9
معدل البطالة %	17.9	17.5	11.7	15.3			11.1	11.9
نسبة السكان الذين يعيشون في سكن عشوائي %	10.8		4.8				1.0	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين %	79.1	65.6	83.9	77.5			65.8	74.3
معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية %		40.1	57.9	39.7	40.2	44.1	42.9	45.3
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية %	48	49	53	67	77	88	83	86
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المياه المأمونة %	76.2	79.2	83.7			78.7	91.4	91.1
النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون المرافق الصحية الجيدة %	89.4	92.3	83.7				96.8	99.6
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر(لكل الف ولادة حية)	56.0	41.0	35.1	36.0	29.5	28.7	37.0	24.2
نسبة الأطفال ناقصي الوزن (متوسط وشديد) %	15.7	7.6	7.5				12.2	

المصدر :

* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء – مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق – كانون الأول 2012.
* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء – قسم إحصاءات البيئة - مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق – كانون الأول 2012.

1- الفقر :

تختلف التقديرات الوطنية بين البلدان في تحديد النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني وتستند الى التقديرات المستمدة من مسوح أحوال الأسر المعيشية . ويلاحظ من الجدول (9) في أدناه ان خط الفقر الوطني في العراق قد حدد بـ (76.9) الف دينار /فرد/شهر أي بحدود أكثر من دولارين ونصف للشخص الواحد يومياً حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2007(*)، ارتفع ليصل الى (105.5) الف دينار /فرد/شهر في عام 2012 أي بنسبة زيادة قدرها (37.2 %) في عام 2012 مقارنة بعام 2007 . وان نسبة الفقر قد بلغت (22.9%) بواقع (16.1%) في الحضر و (39.3%) في الريف في عام 2007 وهو ما يعني ان حوالي (6.9) مليون نسمة من سكان العراق يقعون تحت مستوى خط الفقر يتوزعون بواقع (3.5) مليون نسمة في الحضر و (3.4) مليون نسمة في الريف ، انخفضت هذه النسبة بمقدار (17.5%) في عام 2012 مقارنة بعام 2007 حيث بلغت نسبة الفقر (18.9%) في عام 2012 وبواقع (13.5%) في الحضر و (30.7%) في الريف وهو ما يعني ان حوالي (6.4) مليون نسمة من العراقيين يقعون تحت خط الفقر الوطني يتوزعون بواقع (3.2) مليون نسمة في كل من بيئة الحضر والريف .

وقدرت فجوة الفقر(والتي تشير إلى حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر) في العراق بـ (4.5%) في عام 2007 انخفضت بنسبة قدرها (8.9%) في عام 2012 مقارنة بعام 2007 لتصل الى (4.1%) في عام 2012 ، وهو ما يعني بأن استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر وبواقع (2.5%) في الحضر و (7.6%) في الريف لعام 2012مما يعكس ارتفاع نسبة وفجوة الفقر فضلاً عن انخفاض متوسط إنفاق الفرد الشهري في المناطق الريفية ويكشف بأن أوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر . كما يلاحظ من البيانات في الجدولين (8) و (9) ان انخفاض او ارتفاع مؤشر الفقر لا يرتبط بصورة مباشرة بمعدلات النمو في حجم السكان ولكن يرتبط بعلاقة طردية معنوية مع معدل البطالة ونسبة الأمية وحجم الأسرة حيث بلغ معامل الارتباط بين الفقر ومعدل البطالة ونسبة الأمية (0.565) و (0.597)(**) على التوالي في عام 2012.

جدول (9)

مؤشرات الفقر ونسبته حسب حجم الأسرة في العراق لعام 2007و2012

المؤشـــــــر		القيمة		نسبة التغير %	حجم الأسرة	نسبة الفقر	
		2007	2012			2007	2012
خط الفقر (الف دينار/ فرد/ شهر)	الغذاء	34.3	50.47	47.1	1	2.6	0.1
	غير الغذاء	42.6	55.03	29.2			
	الوطني	76.9	105.5	37.2	2	1.0	0.7
نسبة الفقر %	الحضر	16.1	13.5	- 16.1	3	1.9	0.7
	الريف	39.3	30.7	- 21.9			
	الإجمالي	22.9	18.9	- 17.5	4	3.9	3.7

(*) خط الفقر = كلفة تغطية الحاجات الغذائية الأساسية + كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية

كلفة خط فقر الغذاء = عدد السعرات الحرارية اللازمة × كلفة السعرة الحرارية الواحدة

(**) اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق ، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013 ، بغداد في 9 /تموز / 2013.

عدد الفقراء (مليون نسمة)	الحضر	3.5	3.2	- 8.6	5	7.7	4.9
	الريف	3.4	3.2	- 5.9			
	الإجمالي	6.9	6.4	- 7.3	6	11.8	10.5
فجوة الفقر %	الحضر	2.7	2.5	-7.4	7 فأكثر	30.8	26.4
	الريف	9.0	7.6	- 15.6			
	الإجمالي	4.5	4.1	- 8.9			
متوسط انفاق الفرد الشهري (الف دينار)	الحضر	163.4	276.3	69.1	الإجمالي	22.9	18.9
	الريف	103.0	185.4	80.0			
	الإجمالي	145.8	247.4	69.7			

المصدر :

* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، الطبعة الأولى ، 2009.
* نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007.
* النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013.

ثالثاً : المؤشرات البيئية :

1- استخدام المياه:

ان المياه هي عصب الحياة الرئيس وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية ومن أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للاستنزاف والتلوث ، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئياً هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول الشرق الأوسط وأفريقيا ، ويلاحظ من البيانات في الجدول (10) أن العراق يعاني من استمرار تدني إيراداته المائية فقد بلغت (47.6) مليار م3 في عام 2011 بعد أن كانت تصل إلى (67.6) مليار م3 في عام 2006 ويعزى ذلك إلى قيام دول أعالي الأنهر بتنفيذ مشاريع ضخمة لخزن المياه وقيام إيران بإنشاء مشاريع التخزين وتحويل مياه الأنهر المشتركة وعدم وجود اتفاقيات تنظم عملية اقتسام المياه مع دول الجوار .أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة المياه المسحوبة (المستخدمة) من المياه السطحية بحيث تجاوزت الكميات المستخدمة من المياه الكميات السطحية الواردة فضلاً عن انخفاض المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه السطحية الواردة في سنة 2011 بنسبة مقدارها (39.1%) مقارنة بسنة 2006 ، من ذلك يتضح أن المياه لا تستخدم بصورة تتيح استدامتها .

2- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة :

بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق نحو (43.1) مليون دونم في عام 2011 في حين لم تتجاوز مساحة الأراضي المزروعة منها (13.0) مليون دونم وبنسبة (30.2%) ، وانعكس ذلك على مؤشر نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة ، ويلاحظ من الجدول (11) أن هذا المؤشر شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إذ انخفض من (1314.2) متراً مربعاً للفرد الواحد في عام 2005 إلى (974.8) متراً مربعاً للفرد الواحد في عام 2011 وبنسبة قدرها (25.8%) ، وبصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي

المزروعة إلى الانخفاض لعدة أسباب منها ارتفاع معدل النمو السكاني ، انخفاض كمية المياه السطحية الواردة والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية ومشكلة التصحر .

3- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً :

يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة والضغط البيئي المحتمل من الأنشطة الزراعية ويلاحظ من بيانات الجدول (12) تذبذب كمية الأسمدة المستخدمة خلال المدة 2005 – 2011 بالزيادة والنقصان بحسب طاقة إنتاج مصانع الأسمدة والكميات المستوردة والمساحة الإجمالية للمحاصيل المشمولة بالتسميد وكان عام 2005 هو الأكثر كثافة حيث بلغت كمية الأسمدة المستخدمة (602653) طن ، في حين كان عام 2010 هو الأقل كثافة حيث بلغت كمية الأسمدة المستخدمة (336429) طن .

جدول (10)
نسبة المياه المسحوبة من المياه السطحية المتاحة ونصيب الفرد من المياه السطحية الواردة في العراق للمدة 2006 – 2012

السنوات	كمية المياه السطحية الواردة (مليار م3)	كمية المياه المسحوبة من المياه السطحية (مليار م3)	نسبة المياه المسحوبة من المياه السطحية %	نصيب الفرد من المياه السطحية الواردة م3
2006	67.6	57.0	84.3	2344.6
2007	56.4	54.5	96.6	1900.8
2008	32.7	44.8	*137.0	1069.4
2009	32.1	34.4	*107.2	1019.5
2010	50.1	40.4	80.6	1545.1
2011	47.6	40.7	85.5	1427.2
2012	-	-	-	-

(*) : ان كمية المياه المسحوبة من المياه السطحية أكبر من الكمية الواردة وذلك بسبب استخدام الخزين في البحيرات والخزانات

والأنهار داخل العراق عليه أن تكون النسبة أكبر من 100% .

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء – قسم إحصاءات البيئة : تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2011 .

جدول (11)
نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة في العراق للمدة 2005-2012

السنوات	الأراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	الأراضي المزروعة (مليون دونم)	النسبة %	نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة (متر مربع)	نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (متر مربع)
2005	34.4	14.7	42.7	3075.5	1314.2
2006	48.0	14.1	29.4	4165.2	1223.5
2007	30.4	14.2	46.7	2560.5	1196.0
2008	44.4	14.2	32.0	3630.1	1160.9
2009	48.0	10.5	21.9	3789.7	829.0
2010	44.0	12.0	27.3	3385.7	923.4
2011	43.1	13.0	30.2	3232.0	974.8
2012	-	-	-	-	-

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي .

جدول (12)
كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً بالطن للمدة 2005 – 2012

السنوات	كمية الأسمدة المستخدمة (طن)
2005	602653
2006	* 345405
2007	584800
2008	435059
2009	530388
2010	336429
2011	550342
2012	-

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية إحصاءات البيئة "مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق" ، كانون الأول ، 2012

- وزارة الزراعة

رابعاً : المؤشرات المؤسسية :

1- الحصول على المعلومات بالوسائل الالكترونية ووسائل الاتصال الأخرى :

تقيس هذه المؤشرات مدى مشاركة البلد في عصر المعلومات لأن الاتصالات الالكترونية عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) تعد مظهر من مظاهر التقدم التقني للعصر . ويلاحظ من الجدول (13) أن عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 نسمة قد بلغ (11.3) سنة 2007 انخفض العدد ليصل إلى (4.9) سنة 2012 ، وتعد هذه النسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع المستوى العالمي البالغ (13.6) لعام 2005.وبلغت خطوط الهاتف الرئيسة لكل (100) نسمة (5.1) في

سنة 2005 وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (7.0) خطاً لكل (100) نسمة في سنة 2012 ، ومع ذلك فقد كان متوسط عدد خطوط الهاتف خلال تلك الفترة أقل من المتوسط العالمي الذي كان يبلغ (18) خطاً لكل (100) من السكان في عام 2005[*].كما بلغت نسبة المشتركين في الهواتف النقالة لكل (100) نسمة (31.7) عام 2006 وارتفعت النسبة لتصل (86.1) في عام 2012 وتعد هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع المستوى العالمي البالغ (34.1) لكل مائة نسمة عام 2005 ، وهذا يعني السعي إلى استخدام وتبني التكنولوجيا الحديثة في الحصول على المعلومات .ان كثافة الحواسيب الشخصية مهما يكن معدلها هي شرط مسبق لتوصيل الانترنت ، فقد بلغ عدد الحواسيب الشخصية لكل (100) نسمة (5.1) عام 2005 وارتفعت النسبة لتصل إلى (17.2) في عام 2011 وكما هو مبين في الجدول (13) ، كل هذه المؤشرات تشير إلى مدى المشاركة في عصر المعلومات الحديثة بما يضمن مواكبة المجتمع العراقي للتطورات العلمية الحديثة .

جدول (13)

الحصول على المعلومات بالوسائل الالكترونية ووسائل الاتصال الأخرى في العراق للمدة 2005 – 2012

السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة	الهواتف النقالة لكل 100 نسمة	الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة
2005	-	5.1	-	5.1
2006		5.1	31.7	5.1
2007	11.3	5.1	39.1	7.4
2008	5.9	5.8	57.6	13.7
2009		6.0	63.9	
2010		6.1	71.7	
2011		7.0	76.3	17.2
2012	4.9	7.0	86.1	-

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء النقل والاتصالات .

- المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007 .
- مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2008 .
- تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لسنة 2005 .

2- العلم والتكنولوجيا :

يشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيا من العوامل المحددة للتنمية المستدامة حيث أن الخبرات والمعارف تساعد على تحسين القدرات ورفع مستوى المعيشة وتخفيف حدة الفقر لذلك لابد من سد الثغرات في المعارف والمعلومات من أجل تسريع عملية التنمية ، والعراق كما هو حال معظم البلدان العربية والنامية لا تتبنى إستراتيجية شاملة تأخذ من خلالها بنظم العلم واستخدام التكنولوجيا كما أن الجهود في هذا المجال مشتتة وغير واضحة الأهداف والمعالم حيث لا تتوفر

*Human Development Report 2007-2008 , UNDP , New York , USA

بيانات تتعلق بنسب الإنفاق على البحث والتطوير ويلاحظ من الجدول (14) تدني مستوى الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت النسبة (3.91%) سنة 2006 ازدادت لتصل إلى (4.18%) في عام 2012 في حين كانت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي (5.45%) في سنة 2006 وازدادت لتصل إلى (19.95%) عام 2012

جدول (14)
نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق بالأسعار الثابتة لسنة 1988 للمدة 2005 – 2012

السنوات	الإنفاق على التعليم / الناتج المحلي الإجمالي %	الإنفاق على التعليم / الإنفاق الحكومي %
2005	4.17	6.87
2006	3.91	5.45
2007	3.54	6.35
2008	4.28	8.87
2009	5.21	11.98
2010	4.97	9.94
2011	4.16	21.75
2012	4.18	19.95

المصدر :

- معن ارثيع عبد حمادي الفلاحي ، العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في العراق ، دراسة قياسية للمدة 1990 – 2010 ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الانبار ، 2012 ، ص77 .

3- الاستنتاجات والتوصيات :-

في نهاية البحث لا نروم العودة إلى تكرار جميع النتائج التي انطوت عليها تفاصيله ، وإنما الغاية أن نركز هنا على بعض ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات لاعتقادنا بأهميتها :

3-1: الاستنتاجات :

1- التنمية المستدامة تعني الشفافية والإعلام والمشاركة وتحقيق العدالة والإنصاف وضمان المواطنة والديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي وحكم القانون ، والمجتمع المدني والسلم الأهلي وإطلاق البدائل الديمقراطية في مجالات الإدارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية وإعطاء الأولويات الجوهرية لحقوق الإنسان ، ومكافحة التعذيب والإرهاب والفساد، فضلاً عن إدارة الموارد الطبيعية واحتواء الأخطار البيئية والتنوع البيئي والسياحة المستدامة ، والحد من التفاوت في المداخيل وتقليص الإنفاق العسكري وتثبيت النمو الديمغرافي والحجم النهائي للسكان ، والاستخدام الكامل للموارد البشرية والصحة والتعليم وصيانة المياه وحماية المناخ وتعزيز البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديد وتقليص الفقر والتحول إلى المجتمع المعلوماتي . وعلى هذا الأساس فإن التنمية المستدامة ليست وصفة

سياسية جاهزة إنما هي سلسلة من الإصلاحات (الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، البيئية والمؤسسية) المنظورة المُكلفة والصارمة التي تقف في مواجهة السياسات غير الملائمة وتحتاج إلى فترة طويلة من الزمن .

2- ضعف السياسة الاقتصادية وغياب التخطيط الاستراتيجي الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى نقل اقتصاد البلد إلى اقتصاد أكثر نمواً وتطوراً من أجل تحقيق التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة على الرغم من توفر مقومات التنمية من موارد بشرية ومالية فضلاً عن الموارد الطبيعية .

3- تؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتواضعة وتذبذب نصيب الفرد منه ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والأمية ، وانخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع المديونية وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات على استمرار المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وقصور أداء الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة وإنعاش الاقتصاد .

4- انخفاض العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية والتي تعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال المدة 2005 – 2012 .

5- بالرغم من سياسات الدولة الهادفة الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي فلا يزال القطاع النفطي هو المهيمن على البنية القطاعية للاقتصاد العراقي من خلال مساهمته بـ(52.4%) من هذا الناتج في عام 2012 ، وبأكثر من (90%) من موارد الموازنة الاتحادية للدولة ، مع ملاحظة وجود تطور نسبي في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية لتصل إلى (4%) و (1.7%) على التوالي في عام 2012 .

6- بلغت نسبة الفقر في العراق (22.9%) بواقع (16.1%) في الحضر و(39.3%) في الريف في عام 2007 وهو ما يعني أن حوالي (6.9) مليون نسمة من سكان العراق يقعون تحت مستوى خط الفقر ، انخفضت هذه النسبة بمقدار (17.5%) في عام 2012 حيث بلغت (18.9%) بواقع (13.5%) في الحضر و(30.7%) في الريف وهي أعلى من النسبة التي تبنتها الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر خلال المدة (2014 – 2010) ، وهو ما يعني أن حوالي (6.4) مليون نسمة من العراقيين في عام 2012 يقعون تحت خط الفقر الوطني . وقدرت فجوة الفقر بـ (4.1%) وهو ما يعني بان استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر وبواقع (2.5%) في الحضر و(7.61%) في الريف ، مما يعكس ارتفاع نسبة وفجوة الفقر فضلاً عن انخفاض متوسط إنفاق الفرد الشهري في المناطق الريفية ويكشف بأن أوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر .

7- إن انخفاض أو ارتفاع مؤشر الفقر لا يرتبط بصورة مباشرة بمعدلات النمو في حجم السكان ولكن يرتبط بعلاقة طردية معنوية مع معدل البطالة ونسب الأمية وحجم الأسرة حيث بلغ معامل الارتباط بين الفقر ومعدل البطالة ونسبة الأمية (0.565) و (0.597) على التوالي في عام 2012. كما ان هناك علاقة بين معدلات الفقر وحجم الأسرة بحيث انه كلما زاد حجم الأسرة كلما كان ذلك ادعى لانتشار الفقر ، إذ بلغت مستويات الفقر أعلى درجاتها لدى الأسر التي تتكون من (7) أفراد فأكثر حيث بلغت (30.8 %) في عام 2007 و (% 26.4) في عام 2012.

8- يعاني العراق من استمرار تدني إيراداته المائية فقد بلغت (47.6) مليار م3 في عام 2011 بعد ان كانت تصل إلى (67.6) مليار م3 في عام 2006 وانخفاض المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه السطحية الواردة بنسبة مقدارها (39.1%) في عام 2011 مقارنة بعام 2006 فضلا عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة .

9- ان واقع التعليم في بلد كالعراق مهد الحضارات ومنتج العقول والإبداع البشري لم يرتقِ الى مستوى التعليم الذي يشهده العالم اليوم ، حيث كانت نسب الإنفاق على قطاع التعليم متذبذبة خلال المدة (2005 – 2012) إذ تراوحت هذه النسبة ما بين (5.45% و 21.75%) من الإنفاق الحكومي ، وما بين (3.54% و 5.21%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وعدم توفر بيانات تتعلق بنسب الإنفاق على البحث والتطوير وما تزال نسبة الأمية مرتفعة فضلاً عن التفاوت في معدلات الالتحاق في مراحل التعليم الثانوي ، كل ذلك يعتبر من الصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة .

10- يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات ذات الطبيعة الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية والمؤسسية تعرقل الفعل التنموي وتؤثر في السياسات الكلية باتجاه تحقيق أهدافها في استدامة التنمية والتنمية البشرية المستدامة تتمثل بما يلي :

أ- أحادية الاقتصاد العراقي .

ب- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ونسبة الأمية والفقر وتراكم المديونية الخارجية وانخفاض معدل النشاط الاقتصادي .

ت- اختلال بنية الإنفاق العام .

ث- الحصار الاقتصادي والحروب الخارجية والداخلية وانعدام الاستقرار السياسي وغياب الأمن.

ج- الفساد الإداري والمالي .

ح- ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية بسبب هجرة العقول العراقية مما أثر سلباً على خطط التنمية الوطنية وسبب اتساع فجوة المعرفة مع الدول العربية والنامية والمتقدمة فضلاً عن ضعف الحوافز في مجال إنتاج المعرفة وضعف التعاون المشترك بين العلماء والباحثين في الداخل والخارج وضعف العلاقة بين مراكز البحث والتطوير في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ، وعدم وضوح دور البحث والتطوير في خطط التنمية الوطنية وغياب الإدارة الكفوءة للبحث والتطوير .

خ- عدم وجود الشفافية وعدم وجود المشاركة الفعلية للمواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والتخطيط وغياب المؤسسات الديمقراطية لإدارة الحكم فضلاً عن ضعف الدور الرقابي الفعال للمؤسسات الحكومية ، انعكس سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة .

د- تأثر الاستثمار في العراق بالوضع السياسي والأمني مما أدى الى هروب جزء كبير من رأس المال إلى الخارج.

المصـــادر

1. الجلبي ، أياد بشير عبدالقادر ، 2003 ؛ التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ؛ اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
2. الخولي ، أسامة ، 2002 ؛ البيئة وقضايا التنمية والتصنيع ؛ عالم المعرفة ، العدد 385 ، الكويت .
3. العكيدي ، أحمد محمد جاسم ، 2005 ؛ التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2001 – 1970 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار .
4. الفلاحي ، معن إرثيع عبد حمادي ، 2012 ؛ العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 2010 – 1990 ؛ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .
5. الكبيسي ، لورنس يحيى صالح ، 2005 ؛ التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
6. النجفي ، سالم توفيق ، والجلبي ، أياد بشير عبدالقادر ، 2003 ؛ البيئة والتنمية المستدامة مقاربات اقتصادية معاصرة ؛ مجلة تنمية الرافدين ؛ 73 ، (25) .
7. الهيتي ، نوزاد عبدالرحمن ، 2006 ؛ التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ؛ مجلة شؤون عربية ، العدد 125 ، القاهرة .
8. سماقة ى ، أيوب أنور حمد ، 2006 ؛ البيئة والتنمية المستدامة : تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع إشارة خاصة لحالة محافظة أربيل ؛ التفسير للنشر والإعلان ، أربيل .
9. صالح ، نادية حمدي ، 2002 ؛ الإدارة البيئية المبادئ والممارسات ؛ أكاديمية السادات ، مصر .
10. عبدالله ، عبدالخالق ، 1998 ؛ التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد 13 ، الطبعة الأولى ، بيروت .
11. عبدالسلام ، أديب ، أبعاد التنمية المستدامة ؛ شبكة المعلومات الدولية – الانترنت .
12. غنيم ، عثمان محمد وماجدة أبو زنط ، 2010 ؛ التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان .
13. موسشيت ، ف. دوجلاس ، 2000 ؛ مبادئ التنمية المستدامة ؛ ترجمة : بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية .
14. وديع ، محمد عدنان ، 2002 ؛ مؤشرات التنمية ؛ المعهد العربي للتخطيط ، اصدارات جسر التنمية ، العدد الثاني ، الكويت .
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 1997.
16. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ؛ تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا ، تحليل النتائج ؛ نيويورك ، 2001 .
17. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء :

– مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

- مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، كانون الأول ، 2012
- قسم إحصاءات البيئة ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، كانون الأول ، 2012 .
- الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ، 2007 .
- قسم إحصاءات البيئة ، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2011 .
- مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2008 .
- تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لسنة 2005 .
- مسح شبكة معرفة العراق لسنة 2011 .
- تقرير مؤشرات ورصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات ، آب – 2012 .
- مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة – مديرية الحسابات القومية .
- مديرية الإحصاء الزراعي .
- مديرية إحصاء النقل والاتصالات .

18. وزارة التخطيط ، الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الاعمار ، دائرة التعاون الدولي.

19. وزارة التخطيط ، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر ؛ النتائج العامة لقياس الفقر في العراق ؛ 2013 ، بغداد في 9/ تموز / 2013 .

20. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

21. Andrew steer and lutz , 1993 : measuring Environmentally sustainable development ; finance and development , Vol . 30 , No.4.

22 . Barbier E. B. and Markandaga A. , 1990 ; The conditions for achieving environmentally sustainable development ; European Economic Review ، Vol. 34.

23 . Human Development Report , 2007\2008 , UNDP , Newyork , USA.